المعنى عند حازم القرطاجنّيّ
في هدي مدوّنته (منهاج البلغاء وسراج الأدباء): محاولة في الإطار النظريّ

سعيد أحمد البطاطي*

الملخّص

هذا بحثٌ في المعنى عند حازم القرطاجنيّ في هدي مدوّنته (منهاج البلغاء وسراج الأدباء)، سعى إلى أن يُظهرَ جوانب من مفهوم المعنى عند القرطاجنيّ من خلال مدوّنته تلك، التي كانت الغاية منها درسَ موضوع الشعر وطريقة نظمه، ومع ذلك اشتملتْ على زوايا نظر إلى المعنى تقترب كثيرا من زوايا نظر الدلاليّين إليه، وقد تتّفق معها، وتختلف- على نحو ما- عن زاوية نظر البلاغيّين والأصوليّين إليه، بحسب ما جاء في أثناء البحث وأُجْمِل في نتائجه المرصودة في خاتمته.

مقدّمة :

حازم القرطاجنّيّ (684هـ)[1] ، واحد من أشهر البلاغيّين، والنقاد العرب، فضلاً عن شهرته في النحو واللغة والعروض[2]، أندلسيّ المولد والنشأة، ولد في قرطاجنّة من جنوب شرق الأندلس، سنة (608هـ)، ثمّ اضطرّه انقلاب الحال في الأندلس، إلى مغادرتها؛ فاستقرّ به المقام في تونس؛ ليعيش في ظلّ الدولة الحفصيّة[3]، وفيها ألّف كتابه المشهور في البلاغة والنقد، الموسوم بـ(منهاج البلغاء وسراج الأدباء)، جامعا فيه بين الثقافتين: العربيّة واليونانيّة، مبتغيًا من المزج بينهما "أن يرسم منهاجا للبلغاء، وأن يوقد سراجا للأدباء"[4].

والموضوع الأساسيّ في هذا الكتاب هو "درس موضوع الشعر، وطريقة نظمه"[5]، وقد قسم حازم كتابه هذا، على أربعة أبواب، سمّى كلّ واحد منها (قسما)، وقسم كلّ باب على أربعة فصول، سمّى كلّ واحد منها (منهجا)، وقسم كلّ منهج على عدد من المباحث، تزيد أو تقلّ في هذا المنهج أو ذاك، وسمّى كلّ مبحث منها (معلما)، أو (مَعْرَفا)، أو (مَأَمّا)، وجعل في كلّ معرف أو معلم أو مأمّ، فقرات، سمّى كلّ فقرة منها (إضاءة)، أو (تنويرا).

والقسم الأوّل من أقسام الكتاب، مفقود من المخطوطات المعتمد عليها في طبعه؛ لذا لا يعرف شيء يقينيّ عن محتويات هذا القسم المفقود، إلاّ ما يستفاد من إشارات المؤلّف[6] في الأقسام الأخرى غير المفقودة من الكتاب، إلى أنّ ذاك القسم المفقود كان مجعولا للبحث في موضوع الألفاظ.

وفي المطبوع من الكتاب الأقسام الثلاثة الباقية، وهي:

1- القسم الثاني: المجعول لبحث المعاني[7].

2- والقسم الثالث: المجعول لبحث المباني[8]، (النظم والأوزان).

3- والقسم الرابع: المجعول[9] لبحث الأسلوب (طرائق تناول الموضوعات الشعريّة).

عرض لمحتويات القسم الثاني المجعول لبحث المعاني:

ما يعنينا من الأقسام الثلاثة السابقة المنطوي عليها الكتاب المطبوع، هو القسم الثاني المجعول لبحث المعاني؛ لذا سنعرض- على وجه الإجمال- محتوياته، أو مناهجه وما حوته من معالم، أو معارف، أو مآمّ، بحسب الاصطلاح الحازميّ:

1- المنهج الأوّل: "في الإبانة عن ماهيّات المعاني، وأنحاء وجودها، ومواقعها، والتعريف بضروب هيآتها،

* أستاذ مساعد بقسم اللغة العربيّة - كليّة الآداب - جامعة

وجهات التصرّف فيها، وما تعتبر به أحوالها في جميع ذلك، من حيث كونها ملائمة للنفوس، أو منافرة لها"[10]، ولا نظفر في هذا المنهج "بأكثر من فقرتين من المعلم الأوّل؛ ذلك أنّ نقصا كبيرا ذهب بمعظم ما احتوى عليه الباب من الفصول[11]، وكلّ ما في الفقرتين هو إشارة إلى حظّ الشعر في عصر المؤلّف، وإيماءٌ لداعي تأليفه لكتاب المنهاج"[12].

2- المنهج الثاني: "في الإبانة عن طرق اجتلاب المعاني، وكيفيّات التئامها، وبناء بعضها على بعض، وما تُعْتَبَرُ به أحوالها في جميع ذلك، من حيث تكون ملائمة للنفوس، أو منافرة لها"[13]، وانتظم هذا المنهج بعدد من المباحث المعقودة على المعاني، بوصفها ماهيّات، تتّخذ كيفيّات مخصوصة بالنظام الشعريّ، أو تتّخذ كيفيّات متنوّعة، يتشكّل بها الشعر، وهذه المباحث هي:

أ- "معلم دالّ على طرق العلم باقتباس المعاني، وكيفيّة اجتلابها، وتأليف بعضها إلى بعض"[14].

ب- "معرف دالّ على طرق المعرفة بأنحاء وجود المعاني"[15].

ج- "معلم دالّ على طرق العلم بكيفيّات مواقع المعاني من النفوس، من جهة ما تكون قويّة الانتساب إلى طرق الشعر المألوفة، والأغراض المعروفة عند جمهور من له فهم بالطبع، أو ضعيفة الانتساب إلى ذلك"[16].

د- "معرف دالّ على طرق المعرفة بكيفيّات تركيب المعاني وتضاعيفها"[17].

هـ- "معلم دالّ على طرق العلم باستنارة المعاني من مكامنها، واستنباطها من معادنها"[18].

و- "معرف دالّ على طرق المعرفة بما توجد المعاني معه حاضرة منتظمة، في الذهن، على ما يجب أن يكون من بعض عائد على بعض، وما به يكون كمال التصرّف فيها، وفي سائر أركان هذه الصناعة على المذهب المختار"[19].

ز- "مأمّ من مذاهب البلاغة المستشرفة بهذا المعلم، وما تقدّم في المعلم المفتتح به هذا المنهج الذي فيه القول، وهو المذهب الذي تقصد فيه المطابقة"[20].

ح- "مأمّ من المذاهب المستشرفة بالمعلم المتقدّم- أيضا- وهو مذهب المقابلة"[21].

ط- "مأمّ من المذاهب المستشرفة بالمعلم المتقدّم- أيضا- وهو مذهب التقسيم"[22].

ي- "مأمّ من المذاهب المستشرفة بما تقدّم- أيضا- وهومذهب التفسير"[23].

يأ- "مأمّ من المذاهب المستشرفة بالمعلم المتقدّم- أيضا- وهو مذهب التفريع"[24].

3- المنهج الثالث: "في الإبانة عمّا به تتقوّم صنعتا الشعر والخطابة من التخييل والإقناع، والتعريف بأنحاء النظر في كلتا الصنعتين، من جهة ما به تقوّمت، وما به تعتبر أحوال المعاني في جميع ذلك، من حيث تكون ملائمة للنفوس أو منافرة لها"[25]، وفي هذا المنهج المباحث الآتية:

أ- "معلم دالّ على طرق العلم بما تتقوّم به صناعة الشعر من التخييل، وما به تتقوّم صناعة الخطابة من الإقناع، والفرق بين الصناعتين في ذلك"[26].

ب- "معرف دالّ على المعرفة بماهيّة الشعر وحقيقته"[27].

ج- "معلم دالّ على طرق العلم بالأشياء المخيّلة"[28].

د- "معرف دالّ على طرق المعرفة بجهات مواقع التخييل من الأقاويل، وما بإزائها من المعاني، وما يحسن أن ينحى بالمحاكاة نحوه من ذلك وما يحسن"[29].

هـ- "معلم دالّ على طرق العلم بما تنقسم إليه المحاكاة"[30].

و- "معرف دالّ على طرق المعرفة بأحكام المحاكيات، وما يجب أن يعتبر فيها، والاستبانة لمناقل الفكر في التخيّلات الشعريّة، وكيفيّة التهدّي إلى التحسينات والتقبيحات التي ينحى بالأقاويل المخيّلة نحوها"[31].

ز- "معلم دالّ على طرق العلم بما يخصّ المحاكاة التشبيهيّة من الأحكام"[32].

ح- "معرف دالّ على طرق المعرفة بالوجوه التي لأجلها حسن موقع المحاكاة من النفس"[33]

4- المنهج الرابع: "في الإبانة عن الأحوال التي تعرض للمعاني في جميع مواقعها من الكلام، فتوجد بها ملائمة للنفوس أو منافرة لها"[34]، وهو المنهج الأخير من مناهج القسم الذي يبحث في العاني، وفيه المباحث الآتية:

أ- "معلم دالّ على طرق العلم بأنحاء النظر في أحوال المعاني، وما يجب اعتباره فيها من جهة ما يرجع إليها في أنفسها، أو من جهة ما يقترن بها، ويكون لها به علقة"[35].

ب- "معرف دالّ على طرق المعرفة بأنحاء النظر في صحة المعاني، وسلامتها من الاستحالة الواقعة بالإفراط في المبالغة"[36].

ج- "معلم دالّ على طرق العلم بأنحاء النظر في صحة المعاني، وسلامتها من الاستحالة الواقعة بفساد التقابل"[37].

د- "معرف دالّ على طرق المعرفة بما يوضع من المعاني وضع غيره، من حيث تكون واجبة، أو ممكنة، أو ممتنعة، وما لا يجوز أن يوضع وضع غيره من ذلك"[38] .

هـ- "معلم دالّ على طرق العلم بالوجوه التي بها يقع التدافع بين بعض المعاني وبعض"[39].

و- "معرف دالّ على طرق المعرفة بما تكون عليه المعاني من كمال أو نقص"[40].

ز- "معلم دالّ على طرق العلم بوقوع المعاني المتقاربة متمكّنة"[41].

ح- "معرف دالّ على طرق المعرفة بما يكون من المعاني أصيلا في بابي المدح والذمّ، وليس منها أصيلا في ذلك"[42].

ط- "معلم دالّ على طريقة العلم بما يجب أن يعتمد في مدح صنف صنف من الناس"[43].

ي- "معلم دالّ على طرق المعرفة بما يكون به وضوح المعاني أو غموضها"[44].

يأ- "معلم دالّ على طرق العلم بما يزيل الغموض والاشتكال العارضين في المعاني، من حيث ذكر في المعرف الفارط"[45].

يب- "معرف دالّ على طرق المعرفة بأنحاء النظر في المعاني، من حيث يكون فهمها متوقّفا على أمر ما من صناعة أو غيرها، أو تكون غير متوقّفة على شيء من ذلك"[46].

يج- "معلم دالّ على طرق العلم بأنحاء النظر في المعاني، من حيث تكون قديمة متداولة، أو جديدة مخترعة"[47].

كان ذلك عرضا بمحتويات القسم الذي جعله حازم لبحث المعاني، أردنا به تأكيد أنّ حازما لم يبحث في المعنى موضوعا مستقلاّ به علم، فهو لا يبحث في صلب علم الدلالة، بل كان بحثه في المعاني الشعريّة خاصّة، وقد يبحث في معاني الخطابة؛ ليوازن بين معاني الشعر ومعانيها؛ إذ الغرض من مدوّنته (منهاج البلغاء وسراج الأدباء) هو البحث في قضايا الشعر البلاغيّة والنقديّة- كما سلف القول، وكما هو معلوم عند المهتمّين بهذه المدوّنة- ومن هذه الناحية لا ينماز حازم من سائر من عنوا بالمعنى من البلاغيّين

أو من الأصوليّين، فهو وهم يتناولون المعنى في ضمن موضوعاتهم الأساسيّة، ولا يقصدون إليه قصدا كما يفعل الدلاليّون، الذين يقصدون إلى المعنى بوصفه الموضوع الأساسيّ لعلمهم، غير أنّ حازما يصدر في بحث المعاني الشعريّة، عن تصوّرات مهمّة في شأن المعنى موضوعا دلاليّا، الأمر الذي يدفع للقول بأنّه طرق المعنى طرقا دلاليّا، في أثناء درسه القضايا المعنويّة في الشعر، وهذا ما ينماز به حازم، في شأن النظر إلى المعنى، من سائر البلاغيّين أو من الأصوليّين. ومن أجل البرهان على هذه المسألة، سنتعرّض للمعنى من منظور علم الدلالة، ولمنطلق كلٍّ من البلاغيّين والأصوليّين العرب في دراسة المعنى، ثمّ نكشف عن التصوّرات الحازميّة التي يظهر بها المعنى موضوعا دلاليّا.

المعنى من منظور علم الدلالة:

علم الدلالة فرع من فروع علم اللغة الحديث[48]، مهّد لتأسيسه ميشيل بريال (Michel Breal)، في كتابه: (studies in the science of meaning)، المنشور سنة (1900م)، بعد ظهور نسخته الأصليّة بثلاث سنوات[49]، ثمّ أسهم في تأسيسه ونموّه آخرون حتّى استقرّ علما من علوم اللسانيّات المعاصرة[50]، موضوعه الدلالة نفسها؛ لذا عرّفه " بعضهم بأنّه: دراسة المعنى، أو العلم الذي يدرس المعنى، أو ذلك الفرع من علم اللغة الذي يتناول نظريّة المعنى"[51]، انطلاقا من أنّ مستويات الدرس اللغوي أربعة[52]، هي: المستوى الصوتيّ، والمستوى الصرفيّ، والمستوى النحويّ، والمستوى الدلاليّ[53]، يستقلّ بالمستوى الصوتيّ علمُ الأصوات[54]، وبالمستوى الصرفيّ علمُ الصرف، وبالمستوى النحويّ علمُ النحو، وبالمستوى الدلالي علمُ الدلالة؛ وبهذا يكون علم الدلالة علما معنيّا بدراسة المعنى على وجه الخصوص، ويكون المعنى موضوع بحثه الرئيس؛ فيسعى إلى التركيز عليه ودراسته في ذاته، وفي "حال تغيّره وتطوّره وكيفيّة تشكّله، واختلافه عند الانتقال من المرسل إلى المتلقّي"[55]، ويقدّم تصوّرات[56] عنه ماهيّةً وتوصيفا، ومناهجَ في تحليله[57] وقياسه[58]، ويعنى بأنواعه[59]، ويعالج مشكلاته[60].

ينظر علم الدلالة إلى المعنى على أنّه مفهوم غامض[61] غموضا لا يخرجه من دائرة النظر العلميّ المنهجيّ. بل المعنى بغموضه يقع في نطاق هذه الدائرة. فالغموض إنّما يلابس المعنى حين يُقصَد إلى تعريفه تعريفا حديّا[62] أو تجريبِه تجريبا سلوكيّا[63]. وفيما عدا ذلك يمكن الإمساك بالمعنى إمساكا علميّا معتدّا به من منظور هذا العلم[64]؛ إذ ينظر منه إلى المعنى على أنّه مفهوم يمكن توصيفه توصيفا واضحا كما فعل دي سوسير حين تحدّث في جانبي العلامة اللغوية: الدال والمدلول[65] وكما يلحظ من كلام الدلاليّين على أنواع المعنى[66]، ويمكن تحديد حاوياته– المورفيمات، والصيغ الصرفيّة، والكلمات، والعبارات، والجمل– فيما يعرف في البحث الدلاليّ بالوحدات الدلاليّة[67]، ويمكن قياسه[68]، ويمكن تحليله تحليلا علميّا على وفق مناهج ونظريّات دلاليّة متعدّدة[69]، ويمكن تحديد عناصره التي تركّب منها[70]، ويمكن تحديد جهاته التي تأتى منها، من خلال التركيز على السياقات المقترحة في نظريّة السياق[71]، ويمكن تعرّف علاقاته من خلال ما يعرف بعلاقات الحقل المعجميّ[72].

منطلق كلٍّ مِن البلاغيّين والأصوليين في دراسة المعنى:

يتفرّع علم البلاغة– في المدوّنات البلاغيّة السائدة[73] عند العرب– على ثلاثة علوم، هي: علم المعاني، وعلم البيان، وعلم البديع. فهذه علوم ثلاثة فرعيّة، بمجموعها يكون علم البلاغة.

يبحث علم المعاني[74] في قسمة الكلام على خبر وإنشاء، وفي الإيجاز والإطناب والمساواة، وفي التقديم والتأخير، وفي الحذف والذكر، وفي القصر، وفي التوكيد، وفي الفصل والوصل. وعلمُ البيان[75] في التشبيه وأركانه، وفي الحقيقة والمجاز، وفي الاستعارة، وفي الكناية، وفي المجاز. وعلمُ البديع[76] في المحسّنات اللفظيّة: كالجناس، والاقتباس، والسجع، وفي المحسنات المعنويّة: كالتورية، والمقابلة، وحسن التعليل، وتأكيد المدح بما يشبه الذم، وأسلوب الحكيم.

والملحظ العامّ الذي يمكن استنتاجه من بحث البلاغيّين في المعنى هو أنّهم كانوا ينطلقون– في الأساس– من فكرة التعبير عن المعنى، أي: إنّ جُلّ مباحثهم كانت محاولة للإجابة عن هذا السؤال: كيف تعبِّر الألفاظُ عن المعاني؟، وكيف تصاغ المعاني في قوالب لغويّة مختلفة؟

من هذا المنطلق كان الجاحظ مهتمّا بالصياغة والتصوير، ناظرا إلى الشعر على أنّه صناعة وضربٌ من النسج وجنسٌ من التصوير[77]، غيرَ مهتمّ بالمعاني الأوليّة التي لم تتشكّل– بعدُ– بشكل لغويّ معيّن؛ لذا عدّها "مطروحة في الطريق: يعرفها العجميّ، والعربيّ، والبدويّ، والقرويّ، والمدنيّ"[78].

أمّا الأصوليّون وهم "أكثر الطوائف الإسلاميّة عناية بدراسة المعنى"[79]، فقد كانت "عنايتهم في ذلك تفوق عناية اللغويّين والبلاغيّين"[80]، بل "كانت متميّزة في عصرها عن دراسة البلاغيّين واللغويّين لقضايا المعنى ومشكلاته، ومن أهمّ ما يميّزها: أنّها كانت تحاول الوصول إلى نتائج، أو قوانين، أو ملاحظات عامّة، يعتمد عليها في فهم النصوص الشرعيّة واستنباط الأحكام بخاصّة، كما يعتمد عليها في فهم النصوص اللغويّة بعامّة، ويعتمدون في استنباط هذه القوانين والملاحظات على العرف اللغويّ العام، والعرف الشرعيّ الخاصّ في الاستعمال، مراعين أنّ العرف الشرعيّ يعدّ جزءا من العرف اللغويّ، يؤثّر فيه، ويتأثّر به"[81].

من أجل هذا كانت مباحث الأصوليّين في المعنى أعمق من مباحث البلاغيّين فيه، إذ لم ينطلقوا في بحث المعنى من فكرة التعبير حسبُ– كما فعل البلاغيّون– بل انطلقوا من طرائق "دلالة اللفظ على المعاني"[82]، وطرائقِ " تصرّف العقل فيها"[83]؛ فربطوا وثيقا "بين قوانين تفسير الخطاب وتقنيّات تحليله"[84]، أي: إنّهم انطلقوا من فكرة كيفيّة دلالة الألفاظ على المعاني، لا من فكرة التعبير عن المعاني وحدها؛ فكان الشاغل الأوّل والرئيس لهم هو "ضبط العلاقة بين اللفظ والمعنى في الخطاب الذي يتعاملون معه: الخطاب الشرعي"[85]، وبيان القوانين التي تحكم فهم النصّ؛ ولهذا عُنوا كثيرا بأنواع الدلالات، وكيفيّات فهمها.

وهكذا نجد أنّ منطلق كلّ من البلاغيّين من جهةٍ والأصوليّين من جهة أخرى في دراسة المعنى يختلف عند هؤلاء عنه عند أولئك، غير أنّ هؤلاء وأولئك لم ينطلقوا في دراسة المعنى، من المعنى في حدّ ذاته، أي: لم تكن نقطة الانطلاق عندهم هي دراسة المعنى نفسه وتحديد ماهيّته والإمساك به إمساكا علميّا، أو محاولة ذلك في أقلّ تقدير، بل كانت نقطة الانطلاق هي كيفيّة التعبير بالألفاظ عن المعاني، أو كيفيّة فهم معاني الألفاظ والسياقات، ومن ثَمَّ ضبط قوانين الفهم.

أمّا حازم فقد اختلف عن البلاغيّين كما اختلف عن الأصوليّين في النقطة التي انطلقوا منها إلى المعنى.

المنطلق الحازميّ في دراسة المعنى:

كان حازم قد انطلق أوّلا من دراسة المعنى في ذاته، محاولا فهمَ المعنى أوّلا والإمساكَ به إمساكا علميّا، أو محاولة ذلك في أقلّ تقدير، ثُمّ بعد ذلك دراسة قوانين

التعبير عنه وقوانين فهمه. وليس أدلّ على ذلك من أنّ حازما كان قد عقد الفصل الأوّل– من الباب الذي عقده لبحث المعنى– في بحث ماهيّة المعنى؛ فجاء هذا الفصل بعنوان "المنهج الأوّل في الإبانة عن ماهيّات المعاني، وأنحاءِ وجودها، ومواقعها، والتعريف بضروب هيئاتها، وجهات التصريف فيها، وما تعبّر به أحوالها في جميع ذلك، من حيث تكون ملائمة للنفوس أو منافرة لها"[86]

يحدّد حازم– هنا– المنطلق الأوّل، لدراسة المعنى عنده، وهو: البحث في ماهيّات المعاني، وبيان هذه الماهيّات. ولا أظنّ حازما يستهدف من هذا تحديدَ المعنى؛ إذ يدرك أنّ المعاني غير متناهيّة؛ فلا حدود لها– على ما سنذكر– ولكنّي أظنّه يحاول الإمساك بالمعنى، إمساكا علميّا على نحو ما تفعل الدراسات الحديثة[87] في أقلّ تقدير، ثُمّ ينطلق من هذه النقطة إلى درس ما يريد من جوانب المعنى الأخرى، في ضوء التصوّر عن الماهيّات؛ لذا جعل هدفه الأوّل هو الإبانة عن الماهيات، ثُمّ عيّن جوانب الدرس الأخرى، وهي: أنحاء وجود المعاني، ومواقعها، وأنواع هيآتها، وإمكانات التصرّف فيها، وما تعتبر به أحوالها في جميع ذلك من حيث كونها ملائمة للنفوس أو منافرة لها.

المصطلحات الدلاليّة الحازميّة:

استعمل حازم في بحث المعنى ودرسه مصطلحات من نحو: المعنى، والصورة أو التصوّر، والدلالة، مفرّقا بينها في مجال الاستعمال، ممّا يدلّ على أنّه يعني بكلّ منها دلالة اصطلاحيّة تختلف عن دلالة الآخر.

يستعمل حازم المعنى– عادة– للدلالة على مسمّيات الأشياء المجرّدة والمحسوسة في مواضع كثيرة من صفحات كتابه، من ذلك قوله: "قد تبيّن أن المعاني لها حقائق موجودة في الأعيان، ولها صورٌ موجودة في الأذهان"[88]، فالحقائق الموجودة في الأعيان هي المحسوسات، والصور الموجودة في الأذهان هي المجرّدات.

ويستعمل مصطلح صورة أو تصوّر للدلالة على التصوّرات الذهنيّة لمسمّيات الأشياء، سواء أكانت من المحسوسات أم كانت من المجرّدات. ويعني هذا أنّ حازما يميز مصطلح الصورة أو التصوّر من مصطلح المجرّدات التي عبّر عنها في الفقرة السابقة بالصور الموجودة في الأذهان. فالصور الموجودة في الأذهان هي الأفكار التي لا وجود واقعيّا لها، أي: التي ليست من المحسوسات، كالخير، والشرّ، والحبّ، وغيرها، وهو يعبّر عنها وعن المحسوسات بالمعنى. أمّا الصورة أو التصوّر، فهو ما ينعكس من مفهوم في أذهاننا عن تلك الأشياء المجرّدة أو الحسيّة؛ فيكون هو مفهومنا أو تصوّرنا عن المسميّات التي هي محسوسات موجودة في الواقع، أو عن المسمّيات التي هي مجرّدات لا وجود لها في الواقع. فمصطلح الصورة أو التصوّر: هو مصطلح يُريد منه حازمٌ تخصيص عموم المعنى، فإذا كان مصطلح معنى يعني: المجرّدات والمحسوسات والمفهومات، فإنّ مصطلح صورة أو تصوّر يعني المفهومات حسب، قال حازم: "إنّ المعاني هي الصور الحاصلة في الأذهان عن الأشياء الموجودة في الأعيان. فكلّ شيء له وجود خارج الذهن، فإنّه– إذا أدرك– حصلت له صورة في الذهن تطابق لما أدرك منه، فإذا عبّر عن تلك الصورة الذهنيّة الحاصلة عن الإدراك، أقام اللفظُ المعبّرُ به هيأة تلك الصورة في أفهام السامعين"[89].

وقال: "يكون النظر في صناعة البلاغة من جهة ما يكون عليه اللفظ الدالّ على الصور الذهنيّة في نفسه، ومن جهة ما تكون عليه تلك الصور الذهنيّة في

أنفسها، ومن جهة مواقعها في النفوس، ومن جهة هيآتها ودلالاتها على ما خارج الذهن، ومن جهة ما تكون عليه في أنفسها الأشياءُ التي تلك المعاني الذهنيّة صورٌ لها وأمثلةٌ دالّة عليها، ومن جهة مواقع تلك الأشياء في النفوس"[90]، فالمعاني الذهنيّة (المفهومات) هي الصور أو التصوّرات الحاصلة في الذهن عن المجرّدات أو المحسوسات. ويستعمل حازم هذا المصطلح (الصورة أو التصوّر) للدلالة على المعاني الذهنيّة، ليميزها من المعاني العامّة التي هي مسمّيات الأشياء المجرّدة أو المحسوسة.

وقد يستعمل مصطلحَ صورة مقصودا به الصورة اللفظيّة، قال: "ويتركّب من هذه الأحوال شتى صورٍ من الكلام، وتكون المعاني الواقعة بهذه الاعتبارات بحسب ما قدّمتُه من تعدّد الأفعال، وتعدّدِ مرفوعاتها ومنصوباتها، أو اتّحاد جميع ذلك، أو اتّحاد بعضٍ من ذلك وتعدّد بعض، فتتضاعف عن صور المعاني بذلك تضاعفا يعزّ إحصاؤه"[91]، والمراد من النصّ كلمة (صور) الأولى، فهي التي يُراد بها الصورة اللفظيّة وتنوّعها وتعدّدها. أمّا كلمة (صور) الثانية، فالمراد منها المفهوم الأوّل للمصطلح (الصورة)، أي: يراد منها المفهوم المتصوّر عن المعنى.

أمّا مصطلح الدلالة، فإنّ حازما لا يستعمله في الغالب إلاّ منسوبا إلى اللفظ؛ إذ تكرّرت في كتابه العبارات من نحو: "طرق التأليف في المعاني والألفاظ الدالة عليها"[92]، ونحو: "ويحسن– أيضا– أن نقصد تنويع الكلام من جهة الترتيبات الواقعة في عباراته وفي ما دلت عليه"[93]، ونحو: "تصاريف العبارات وهيآت ترتيبها وترتيب ما دلّت عليه"[94]، ونحو: "...الألفاظ في أنفسها، وبالنظر إلى هيآتها ودلالتها"[95]، ومن نحو: "دلالة الخطّ على الألفاظ الدالّة"[96]، وغيرها كثيرٌ مبثوث في صفحات كتابه.

وواضح من مثل تلك العبارات أنّ مقصود الدلالة فيها هو المعنى المفهوم من اللغة ألفاظا أو عبارات أو خطّا، وبمعنى آخر أنّ الدلالة مصطلح يستعمله حازم؛ ليخُصّ به المعنى المفهوم من اللغة أو المرتبط بالألفاظ والعبارات والمتصوّر من جهتها أي: من جهة الألفاظ.

هكذا نجد حازما يميز كلّ مصطلح من مصطلحات المعنى الشائعة في كتابه: أحدها من الآخر، وهي: المعنى، والصورة أو التصوّر، والدلالة، وذلك بأن جعل المعنى لمسمّيات الأشياء المجرّدة أو المحسوسة، والصورةَ أو التصوّرَ للمفهوم الذهنيّ للمحسوسات أو المجرّدات، والمعنى المعبّر بهذين المصطلحين عنه قد لا يكون معنى لغويّا؛ لأنّه قد يكون سابقا على اللغة، وجعل الدلالة للمعنى اللغويّ المستدلّ عليه باللغة بألفاظها أو عباراتها أو جملها.

التصوّرات الحازميّة للمعنى:

أريد من هذا العنوان أن يُظْهِرَ تصوّرا حازميّا عامّا عن المعنى، من خلال الأفكار الحازميّة الآتية:

1- المعنى الواقع في ضمن اللغة، والمعنى الواقع خارج اللغة:

يقوم التصوّر الحازميّ للمعنى على أساس أنّ المعنى في التصوّر العام، له وجود مستقل عن اللغة، وله وجود آخر متّصل باللغة. قال حازم: " إن المعاني هي الصور الحاصلة في الأذهان عن الأشياء الموجودة في الأعيان. فكلّ شيء له وجود خارج الذهن فإنه إذا أدرك حصلت له صورة في الذهن تطابق لما أدرك منه. فإذا عبّر عن تلك الصورة الذهنيّة الحاصلة عن الإدراك، أقام اللفظ المعبّرُ به هيأة تلك الصورة الذهنيّة في أفهام السامعين وأذهانهم؛ فصار للمعنى وجود آخر من جهة دلالة الألفاظ. فإذا احتيج إلى وضع رسوم من الخطّ تدل على الألفاظ مَنْ لم يتهيأ له سمعها من

المتلفِّظ بها، صارت رسوم الخطّ تُقيم في الأفهام هيآت الألفاظ؛ فتقوم بها في الأذهان صور المعاني؛ فيكون لها أيضاً وجود من جهة دلالة الخطّ على الألفاظ الدالة عليها"[97]. وقال: "قد تبين أن المعاني لها حقائق موجودة في الأعيان، ولها صور موجودة في الأذهان، ولها من جهة ما يدلّ على تلك الصور من الألفاظ وجود في الأفهام، ولها وجودٌ من جهة ما يدلّ على تلك الألفاظ من الخطّ، يُقيم صور الألفاظ وصور ما دلّت عليه في الأفهام والأذهان"[98].

من النصّين السابقين، يمكن استنتاج الملحوظات الآتية:

أ- المعاني لها وجودٌ مستقلّ خارج اللغة في الأذهان، حاصل من إدراكنا لما هو موجود خارج الذهن.

ب- المعنى المتصوّر في الأذهان أو الصورة الذهنيّة للمعنى، ليس هو الشيء الموجود خارج الذهن. ومن هذه الناحية لا تطابق بين الصورة الذهنيّة والشيء الموجود في الخارج. وإنّما يكون التطابق في ما بين الصورة الذهنيّة وما يمكن إدراكه عن الشيء الموجود في الخارج؛ "فإنه إذا أدرك حصلت له صورة في الذهن تطابق لما أدرك منه"، أي: تطابق المدرَك من الشيء، لا الشيء نفسه، أي: إنّ تصوّراتنا عن الأشياء ليست هي الأشياء بعينها، وإنّما هي معرفتُنا الشخصيّة بالشيء، وإدراكنا الخاصّ له.

ج- المعنى الحاصل على النحو السابق ليس معنى لغويّا؛ لأنّه تصوّر في الذهن فقط، وصورة مدركة لم تتعدّ حدود الذهن.

د- يتحصّل المعنى اللغويُّ باللغة نفسها، ولا يتحقّق إلاّ بها. فعندما نتكلّم باللغة تقوم اللغةُ باستحضار الصورة الذهنيّة. واستحضار الصورة الذهنيّة باللغة هو وجود آخر للمعنى في التصوّر الحازميّ: "فصار للمعنى وجود آخر من جهة دلالة الألفاظ".

هـ- يكون للمعنى وجود آخر من جهة الرسوم الخطيّة (الكتابة)، إذ تستحضر الكتابةٌ " في الأفهام هيآت الألفاظ، فتقوم بها في الأذهان صورُ المعاني، فيكون لها- أيضاً- وجود من جهة دلالة الخطّ على الألفاظ الدالة عليها".

و- لا يمكن النظر إلى العلاقة بين الدالّ والمدلول- في التصوّر الحازميّ- من خلال العلاقة بين المعنى الذهني (الصورة الذهنيّة) واللغة، بل من خلال العلاقة بين المعنى اللغويّ واللغة. ومن هذه الناحية تبدو هذه العلاقةُ علاقةَ تلازم واتّصال؛ لأنّ الألفاظ- من منظور حازم- تقيم هيأة الصور الذهنيّة، ويصير للمعنى بذلك "وجود آخر من جهة دلالة الألفاظ"، أي: إنّ اللغة توجد باللزوم والضرورة معنى لغويّا غير المعنى الذهنيّ السابق له في الوجود؛ لأنّ المعنى الذهنيّ له ميزة الوجود المستقل عن اللغة في نظر حازم، ولا تقوم اللغة باستنساخ هذا المعنى الذهنيّ السابق في الوجود للمعنى اللغويّ، بل تقوم بخلق وجود آخر له، هو: وجوده اللغويّ اللاحق لوجوده الذهنيّ: "فصار للمعنى وجود آخر من جهة دلالة الألفاظ".

2- المعاني المفردة والمعاني المركّبة:

عني حازمٌ بتحليل المعنى اللغويّ في التركيب اللغويّ منطلقا من أنّ المعنى اللغويّ متكوّن من أجزاء، وأنّ أجزاءه منها ما هو مفرد، ومنها ما هو مركّب أو متضاعف. قال- في (معرف دال على طرق المعرفة بكيفيّات تركيب المعاني وتضاعفها)-: "إن المعاني قد تكون مفردة الأجزاء ومتضاعفتها، وقد يكون بعض أجزائها مفردا، وبعضها مضاعفا؛ وذلك بحسب تعدّد الأفعال الواقعة في المواطن التي يعبّر عمّا وقع فيها أو اتّحادها، وبحسب تعدّد ما تستند إليه تلك الأفعال أو اتّحاده، وبحسب تعدّد ما تتوجّه لطلبه من

المفعولات أو اتّحاده"[99]. يضعنا هذا النصّ أمام تحليل دلاليّ للنظام النحويّ، يُنظر من خلاله إلى الوحدات النحويّة على أنّها وحدات دلاليّة– أيضا– فالوحدة النحويّة البسيطة تكون معانيها مفردة الأجزاء، والوحدة النحويّة المركّبة تعطي معاني متضاعفة الأجزاء. وتحدّد بساطة الوحدة النحويّة أو تركيبها من جهة تعدّد الأفعال أو اتّحادها، ومن جهة تعدّد المسند إليه أو اتّحاده، ومن جهة تعدّد المفعولات أو اتّحادها. قسم حازم الوحدات النحويّة المنتجة لدلالات مفردةٍ أجزاؤها أو مركبةٍ، على ثمانية أقسام، بحسب اتّحاد عناصرها التركيبيّة أو تعدّدها، وهذه الأقسام هي[100]:

أ– تركيب متّحد الفاعل، متّحد المفعول، متّحد الفعل.

ب – تركيب متعدّد الفاعل والمفعول، متّحد الفعل.

ج – تركيب متّحد الفعل والفاعل، متعدّد المفعول.

د – تركيب متّحد الفاعل، متعدّد الفعل والمفعول.

هـ – تركيب متّحد المفعول، متّحد الفعل، متعدّد الفاعل.

و– تركيب متّحد المفعول، متعدّد الفاعل والفعل.

ز – تركيب متّحد الجميع.

ح – تركيب متعدّد الجميع.

فهذه الأنماط التركيبيّة الثمانيّة أو الوحدات النحويّة الثماني هي– من وجهة النظر الحازميّة– وحدات دلاليّة تؤدّي دلالات معنويّة مفردة أو مركبة بحسب تعدّد أو اتّحاد عناصرها.

3– المعاني غير محدودة:

إذا كنّا في الفقرة السابقة قد لاحظنا حازما يحصر الوحدات النحويّة الدلاليّة في أنماط ثمانية، فإنّنا نجده من جهة أخرى يعدّ المعاني التي تؤدّيها اللغة تراكيبَ وألفاظا، غير محدودة، ولا يمكن إحصاؤها، وهو من هذه الناحية يلتقي مع الدراسات اللغويّة الحديثة التي تذهب إلى محدوديّة الألفاظ وأصولِ التركيب وعدمِ محدوديّة المعاني والجمل المنجَزة[101]. قال: "ويتركب من هذه الأحوال شتى صور من الكلام. وتكون المعاني الواقعة بهذه الاعتبارات بحسب ما قدّمته من تعدّد الأفعال وتعدّد مرفوعاتها ومنصوباتها أو اتّحاد جميع ذلك أو اتّحاد بعض من ذلك وتعدّد بعض. فتتضاعف صور المعاني بذلك تضاعفا يعزّ إحصاؤه"[102].

يُرجع حازم تضاعف المعاني وأنّها غير متناهية ولا محدودة، إلى تعدّد صور التعبير واختلاف أوجه النظم، وما يحيط بذلك من قرائن سياقيّة أو حاليّة، قال: "وتتضاعف صور العبارات بما يوقع في معانيها من تحديدات ترجع إلى ما تكون عليه في نفوسها، من كونها عامّة أو خاصّة، كليّة أو جزئيّة. وتتضاعف– أيضاً– بحسب الأحكام الواقعة في المعاني بعد تحديداتها، من نفي وإثبات ومساواة أو ترجيح أو غير ذلك، ومن جهة كيفيّات المخاطبات في المعاني وكون ذلك يكون تأدية أو اقتضاء ونحو ذلك"[103]، ولأنّ المعاني تمتاز بأنّها لا نهائيّة ولا محدودة، لا يمكن دراستها في ضوء القوانين الجزئيّة التفصيليّة التي تدرس في ضوئها المحدودات– الألفاظ والتراكيب– لذا ينبغي دراسة المعاني في ضوء القوانين الكليّة والعامّة التي لا تعنى بالتفصيل، قال حازم: "فيؤدي تنوع صور المعاني والعبارات– بجميع ذلك وبما قد ذكر أيضاً في غير هذا الموضع من هذا الكتاب مما تتكاثر به صور المعاني– إلى وقوع المعاني على هيآت وصور يعزّ حصرها، ولا يتأتّى استقصاؤها لكثرتها. وإنما يعرف صحّتها من خللها أو حسنها من قبحها بالقوانين الكليّة التي تنسحب أحكامها على صنف صنف منها، ومن ضروب بنائها. ويعلم من تلك الجمل كيفية التفصيل. ولا بدّ مع ذلك من الذوق الصحيح والفكر المائز بين ما يناسب وما لا يناسب،

وما يصحّ وما لا يصحّ بالاستناد إلى تلك القوانين على كلّ جهة من جهات الاعتبار في ضروب التناسب وغير ذلك ممّا يقصد تحسين الكلام به"[104]. وحازم عندما يؤكّد فكرة أنّ المعاني لا حدود لها ولا منتهى، فإنّه يؤكّد في الوقت نفسه مسألة نمو المعاني، وانبثاقِ أحدها من الآخر؛ لذا نراه يذهب إلى أنّ في الشعر معاني مقصودة، سمّاها المعاني الأُوَلَ، وأخرى غير مقصودة سمّاها المعاني الثواني، وهي المعاني التي تنبثق عن المعاني الأول[105]، ويمكن أن يتوصّل إليها بالاستدلال عليها من المعاني الأول.

4- السياق والمعنى:

لم يغفل حازم السياق في دراسته المعنى، بل اعتنى به في كثير من الحالات مبرزا أهميّته وكيفيّةَ إسهامِه في جلاء المعنى وإيضاحه. من ذلك ما كنّا قد ذكرناه من أنّ حازما أرجع تضاعف المعاني وأنّها لا محدودة، إلى ما يحيط بالكلام من قرائنَ سياقيّة أو حاليّه، ورأيناه يُشير إلى ما للسياق من دلالات على الخصوص والعموم والكليّة والجزئيّة[106]. وأكّد حازم على مراعاة كيفيّات المخاطبات وما يحاط بها من أمور تعين على فهم المعنى، قال: "وأحسن مواقع التخييل: أن يناط بالمعاني المناسبة للغرض الذي فيه القول، كتخييل الأمور السارّة في التهاني والأمور المفجعة في المراثي، فإنّ مناسبة المعنى للحال التي فيها القول وشدّةَ التباسه بها، يعاون التخييل على ما يراد من تأثّر النفس لمقتضاه"[107]. وأكّد حازم على أهميّة السياق النحويّ في فهم معاني الألفاظ، بل ذهب إلى أنّ اللفظة التي لا يُعرف معناها، يكون السياق كفيلا ببيان معناها وكشفِه، قال: "كما أنّ اللفظ المستعذب- وإن كان لا يعرفه جميعُ الجمهور- مستحسنٌ إيرادُه في الشعر؛ لأنّه مع استعذابه قد يفسّر معناه لمن لا يفهمه، ما يتّصل به من سائر العبارة"[108]، وكأنّه- بهذا- سابقٌ أصحابَ نظريّة الرصف من المحدثين في التركيز "على السياق اللغويّ وتوافق الوقوع"[109]، وفي الاعتقاد بأنّ "قائمة الكلمات المتراصفة مع كلّ كلمة تُعدُّ جزءا من معناها"[110].

الخاتمة:

ونختم بذكر ما اشتملت عليه السطور السابقة ممّا يحسبه الباحثُ نتائج:

1- ممّا لا شكَّ فيه أنّ حازما لم يبحث في المعنى موضوعا مستقلاّ به علم، فهو لا يبحث في صلب علم الدلالة، بل كان بحثه في المعاني الشعريّة خاصّة، وقد يبحث في معاني الخطابة؛ ليوازن بين معاني الشعر ومعانيها؛ إذ الغرض من مدوّنته (منهاج البلغاء وسراج الأدباء) هو البحث في قضايا الشعر البلاغيّة والنقديّة. ومن هذه الناحية لا ينماز حازم من سائر من عنوا بالمعنى من البلاغيّين أو من الأصوليّين، فهو وهم يتناولون المعنى في ضمن موضوعاتهم الأساسيّة، ولا يقصدون إليه قصدا كما يفعل الدلاليّون، الذين يقصدون إلى المعنى بوصفه الموضوع الأساسيّ لعلمهم، غير أنّ حازما صدر في بحث المعاني الشعريّة، عن تصوّرات مهمّة في شأن المعنى موضوعا دلاليّا، الأمر الذي يدفع للقول بأنّه طرق المعنى طرقا دلاليّا، في أثناء درسه القضايا المعنويّة في الشعر.

2- وُجِدَ أنّ منطلق كلّ من البلاغيّين من جهةٍ والأصوليّين من جهة أخرى في دراسة المعنى يختلف عند هؤلاء عنه عند أولئك، غير أنّ هؤلاء وأولئك لم ينطلقوا في دراسة المعنى، من المعنى في حدّ ذاته، أي: لم تكن نقطة الانطلاق عندهم هي دراسة المعنى نفسه وتحديد ماهيّته والإمساك به إمساكا علميّا، أو محاولة ذلك في أقلّ تقدير، بل كانت نقطة الانطلاق هي كيفيّة التعبير بالألفاظ عن المعاني، أو كيفيّة فهم معاني الألفاظ والسياقات، ومن ثمَّ ضبط قوانين الفهم.

أمّا حازم فإنّه قد اختلف عن الفريقين في النقطة التي انطلق منها في دراسة المعنى؛ إذ كان انطلاقُه من دراسة المعنى في ذاته، محاولا فهمَ المعنى أوّلا والإمساكَ به إمساكا علميّا، أو محاولة ذلك في أقلّ تقدير، ثُمّ بعد ذلك دراسة قوانين التعبير عنه وقوانين فهمه، ومن هذه الزاوية تطرّق إلى البحث في ماهيّات المعاني وبيانِ هذه الماهيّات.

3- استعمل حازم في درسه المعنى مصطلحات من نحو: المعنى، والصورة أو التصوّر، والدلالة، مفرّقا بينها في مجال الاستعمال، ممّا يدلّ على أنّه يعني بكلّ منها دلالة اصطلاحيّة تختلف عن دلالة الآخر. وكانتْ عادتُه أن يستعمل مصطلح المعنى للدلالة على مسمّيات الأشياء المجرّدة والمحسوسة في مواضع كثيرة من صفحات كتابه. واستعمل مصطلح صورة أو تصوّر للدلالة على التصوّرات الذهنيّة لمسمّيات الأشياء، سواء أكانت تلك الأشياء من المحسوسات أو من المجرّدات. وقد يستعمل مصطلح صورة مقصودا منه الصورة اللفظيّة لا المفهوم الذهني. أمّا مصطلح الدلالة، فإنّه يستعمله- في الغالب- منسوبا إلى الدالّ اللفظيّ أو الخطيّ، قاصدا به: المعنى المفهوم من اللغة ألفاظا أو عبارات أو خطّا.

4- تصوّر حازمٌ أنّ المعنى معنيان: معنى واقع في ضمن اللغة، ومعنى واقع خارج اللغة. فأمّا الواقع خارج اللغة؛ فهو المُدرَك الذهني لما هو موجود في الخارج. وأمّا الواقع في ضمن اللغة؛ فهو ما يتحصّل باللغة نفسها، ولا يتحقّق إلّا بها؛ إذ عندما نتكلّم باللغة، تقوم اللغة باستحضار الصورة الذهنيّة، واستحضار الصورة الذهنيّة باللغة هو وجود آخر للمعنى في التصوّر الحازميّ في أقلّ تقدير.

5- لا يمكن النظر إلى العلاقة بين الدالّ والمدلول- في التصوّر الحازميّ- من خلال العلاقة بين المعنى الذهني (الصورة الذهنيّة) واللغة، بل من خلال العلاقة بين المعنى اللغويّ واللغة. ومن هذه الناحية تبدو هذه العلاقةُ علاقةَ تلازم واتّصال؛ لأنّ الألفاظ- من منظور حازم- تُقيم هيأة الصُوَر الذهنيّة، ويصير للمعنى بذلك "وجود آخر من جهة دلالة الألفاظ"، أي: إنّ اللغة تُوجِد باللزوم والضرورة معنى لغويّا غير المعنى الذهنيّ السابق له في الوجود؛ لأنّ المعنى الذهنيّ له ميزة الوجود المستقل عن اللغة في نظر حازم، ولا تقوم اللغة باستنساخ هذا المعنى الذهنيّ السابق في الوجود للمعنى اللغويّ، بل تقوم بخلق وجود آخر له، هو وجوده اللغويّ اللاحق لوجوده الذهنيّ.

6- عني حازمٌ بتحليل المعنى اللغويّ في التركيب اللغويّ منطلقا من أنّ المعنى اللغويّ متكوّن من أجزاء، وأنّ أجزاءه منها ما هو مفرد، ومنها ما هو مركّب أو متضاعف. وقسم الوحدات النحويّة المنتجة لدلالات مفردةِ الأجزاءِ أو مركبةٍ، على ثمانية أقسام، بحسب اتّحاد عناصرها التركيبيّة أو تعدّدها.

7- يعدّ حازمٌ المعانيَ التي تؤدّيها اللغة تراكيبَ وألفاظا، غير محدودة، ولا يمكن إحصاؤها، وهو من هذه الناحية يلتقي مع الدراسات اللغويّة الحديثة التي تذهب إلى محدوديّة الألفاظ والتركيب وعدمِ محدوديّة المعاني.

8- لم يغفل حازم أهميّة السياق في دراسة المعنى، بل اعتنى به في كثير من الحالات مبرزا كيفيّةَ إسهامِه في جلاء المعنى وإيضاحه؛ ذلك أنّه أرجع تضاعف المعاني وأنّها لا محدودة، إلى ما يحيط بالكلام من قرائنَ سياقيّة أو حاليّة، مؤكّدا على مراعاة كيفيّات الخطاب وما يحاط به من أمور تعين على فهم المعنى، مبرزا أهميّة السياق اللغويّ في فهم معاني الألفاظ، بل ذهب إلى أنّ اللفظة التي لا يُعرف معناها، يكون السياق اللغويّ هو الكفيل ببيان معناها وكشفِه.

الهوامش:

(1) تُرْجِمَ له في: بغية الوعاة: 491/1- 492، وأزهار الرياض في أخبار عيّاض: 3/ 171- 184 وشذرات الذهب: 7/ 831، ونفح الطيب: 2/ 584- 589، ويُنْظَر: منهاج البلغاء وسراج الأدباء: مقدّمة المحقّق: 52 فما بعدها

(2) ينظر:بغية الوعاة: 491/1.

(3) ينظر: تأريخ النقد الأدبيّ عند العرب: 539.

(4) تأريخ النقد الأدبيّ عند العرب: 541.

(5) منهاج البلغاء وسراج الأدباء: مقدّمة المحقّق: 95.

(6) ينظر: منهاج البلغاء: 19.

(7) ينظر: منهاج البلغاء: 9-196.

(8) ينظر: منهاج البلغاء: 197-324.

(9) ينظر: منهاج البلغاء: 325-380.

(10) منهاج البلغاء: 9.

(11) المقصود من الباب ما سمّاه حازم (منهجا)، وهو بمثابة الفصل- على نحو ما ذكرنا- ومن الفصل ماسمّاه (معلما)، أو (معرفا)، أو (مأمّا)، وهي بمثابة مباحث الفصول.

(12) منهاج البلغاء: مقدّمة المحقّق: 96.

(13) منهاج البلغاء: 11.

(14) منهاج البلغاء: 11.

(15) منهاج البلغاء: 18.

(16) منهاج البلغاء: 19.

(17) منهاج البلغاء: 32.

(18) منهاج البلغاء: 37.

(19) منهاج البلغاء: 40.

(20) منهاج البلغاء: 48.

(21) منهاج البلغاء: 52.

(22) منهاج البلغاء: 55.

(23) منهاج البلغاء: 57.

(24) منهاج البلغاء: 59.

(25) منهاج البلغاء: 62.

(26) منهاج البلغاء: 62.

(27) منهاج البلغاء: 71.

(28) منهاج البلغاء: 89.

(29) منهاج البلغاء: 90

(30) منهاج البلغاء: 91.

(31) منهاج البلغاء: 98.

(32) منهاج البلغاء: 111.

(33) منهاج البلغاء: 116.

(34) منهاج البلغاء: 130.

(35) منهاج البلغاء: 130.

(36) منهاج البلغاء: 133.

(37) منهاج البلغاء: 137.

(38) منهاج البلغاء: 145.

(39) منهاج البلغاء: 147.

(40) منهاج البلغاء: 154.

(41) منهاج البلغاء: 158.

(42) منهاج البلغاء: 162.

(43) منهاج البلغاء: 170.

(44) منهاج البلغاء: 172.

(45) منهاج البلغاء: 177.

(46) منهاج البلغاء: 188.

(47) منهاج البلغاء: 192.

(48) علم الدلالة: إطار جديد: 15، و16.

(49) ينظر: المصدر السابق: 10.نسخته الأصليّة فرنسيّة بعنوان: (Essais de Semantique): (مبحث في الدلالة)، ينظر: اللسانيّات والدلالة:23.

(50) ينظر: علم الدلالة: 22- 30.

(51) علم الدلالة: 11.

(52) ينظر: الألسنيّة: محاضرات في علم الدلالة: 95.

(53) ينظر: علم الدلالة: دراسة نظريّة وتطبيقيّة: 15.

(54) بقسميه: علم الأصوات اللغويّة (phonetics) الذي يدرس الصوت من الناحية الماديّة، وعلم وظائف الأصوات (phonology) الذي يدرس الصوت من الناحية الوظيفيّة. ينظر: علم الأصوات اللغويّة (الفونيتيكا): 23- 24 و39 فما بعدها. وينظر: علم وظائف الأصوات اللغويّة (الفونولوجيا): 23- 24 و35 فما بعدها.

(55) الألسنيّة: محاضرات في علم الدلالة: 11.

(56) علم الدلالة: إطار جديد: 46 فما بعدها.

(57) ينظر: علم الدلالة: 51 فما بعدها.

(58) ينظر: علم الدلالة: 42 فما بعدها.

(59) ينظر: علم الدلالة: 36.

(60) ينظر: علم الدلالة: 143 فما بعدها.

(61) أدى هذا الغموض إلى الاختلاف في تعريف المعنى (ينظر: علم الدلالة:23- 24، و: علم الدلالة: إطار جديد: 12.)، ودفع بلومفيليد وأتباعه إلى عدّه "أضعف نقطة في الدراسة اللغويّة"، وأنّه يقع "خارج المجال الواقعي لعلم اللغة". علم الدلالة: 24.

(62) لعلّه لهذا السبب تعدّدت تعريفات المعنى التي ذكرها أوجدن وريتشاردز.

(63) لعلّه لهذا السبب اندفع بلومفيليد إلى مقالته المذكورة آنفا.

(64) من المناسب- هنا- الإشارة إلى تشبيه بالمر المعنى بالطول. ينظر: علم الدلالة: إطار جديد: 51.

(65) ينظر: علم اللغة العام: 84 فما بعدها.

(66) ينظر: علم الدلالة: 36.

(67) ينظر: علم الدلالة: 31 فما بعدها.

(68) ينظر: علم الدلالة: 42 فما بعدها.
(69) ينظر: علم الدلالة: 51 فما بعدها.
(70) ينظر: علم الدلالة: 114 فما بعدها، و: 121 فما بعدها.
(71) ينظر: علم الدلالة: 68 فما بعدها.
(72) ينظر: علم الدلالة: 98 فما بعدها.
(73) أعني بـ(المدوّنات البلاغيّة السائدة) مدوّنات المتأخّرين الذين جروا على غالب تصوّر السكّاكيّ وترتيبه لمباحث البلاغة؛ "فكان عمدتهم في هذا الترتيب، ولم يستفيدوا إلّا قليلا ممّن كتب قبله أو بعده في علم البلاغة، ممّن لم يجرِ فيها على منواله، ولم ينحُ فيها نحوه". بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة: 1/ 4. فهذه المدوّنات هي التي سادَ تصوّرُها وتقسيمُها لعلوم البلاغة، في التفكير البلاغيّ. أمّا التصوّر غير السائد في التفكير البلاغيّ؛ فهو تصوّر صاحب الدلائل والأسرار- الجرجانيّ- فهو صاحبُ فكرٍ بلاغيٍّ متجاوِز، ولكنّه غير سائد في مدوّنات الخالفين له؛ إذ الذي ساد في تفكيرهم هو غالبُ تصوّرات السكّاكيّ لا الجرجانيّ، وإن كان السكّاكيّ قد أفاد من الجرجانيّ، وكان كتاباه الدلائل والأسرار هما "الأساس الذي أرسى عليه السكّاكيّ (626هـ) قواعدَ القسمِ الثالث من كتابه (مفتاح العلوم) في البلاغة، بعد الاستفادة من التلخيص الذي وضعه الرازيّ (606هـ) على كتابَي الجرجانيّ، والمسمّى (نهاية الإيجاز ودراية الإعجاز من أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز)". مفتاح العلوم، مقدّمة المحقّق: ج.
(74) ينظر: جواهر البلاغة: 55 فما بعدها، و: علوم البلاغة: 42 فما بعدها، و: البلاغة الاصطلاحيّة: 123 فما بعدها.
(75) ينظر: جواهر البلاغة: 269 فما بعدها، و: علوم البلاغة: 189 فما بعدها، و: البلاغة الاصطلاحيّة: 37 فما بعدها.
(76) ينظر: جواهر البلاغة: 385 فما بعدها، و: علوم البلاغة: 295 فما بعدها، و: البلاغة الاصطلاحيّة: 288 فما بعدها.
(77) ينظر: الحيوان: 3/ 131- 132.
(78) الحيوان: 3/ 131.
(79) دراسة المعنى عند الأصوليّين: 11.
(80) دراسة المعنى عند الأصوليّين: 11.
(81) دراسة المعنى عند الأصوليّين: 1.
(82) بنية العقل العربي: 53.
(83) بنية العقل العربي: 53.
(84) بنية العقل العربي: 53.
(85) بنية العقل العربي: 53.
(86) منهاج البلغاء: 9.
(87) ممّا تتماز به الدراسات الدلاليّة الحديثة: أنّها تعنى بدراسة المعنى دراسة علميّة؛ لذا تنظر إليه على أنّه موضوع مستقل بالدراسة في علم خاصّ به، ينشغل بالمعنى، محاولا توصيفه، وتصوّره، والإمساكَ به إمساكا علميّا، يفضي إلى تحليله وإخضاعه للدرس العلميّ، وفي هذا السياق يعرض علم الدلالة نظريات ونظرات ومناهج معنيّة بتحليل المعنى وتصوّره. منها النظريات: الإشاريّة، والتصوّرية، والسلوكيّة، والسياقيّة، والرصفيّة، والتحليليّة، ونظريّة الحقول الدلاليّة. ينظر: علم الدلالة: 54 فما بعدها، و: علم الدلالة، لبالمر: 31 فما بعدها، واللغة والمعنى والسياق: 32 فما بعدها.
(88) منهاج البلغاء: 19، وينظر: 9، 11، 14، 15، 18، 32، 37، 40، 44، وغيرها.
(89) منهاج البلغاء: 18- 19.
(90) منهاج البلغاء: 17.
(91) منهاج البلغاء: 34.
(92) منهاج البلغاء: 15.
(93) منهاج البلغاء: 16.
(94) منهاج البلغاء: 16.
(95) منهاج البلغاء: 17.
(96) منهاج البلغاء: 19.
(97) منهاج البلغاء: 18- 19.
(98) منهاج البلغاء: 19.
(99) منهاج البلغاء: 32.
(100) ينظر: منهاج البلغاء: 32.
(101) ينظر: النحو العربيّ والدرس الحديث: بحث في المنهج: 114.
(102) منهاج البلغاء: 34.
(103) منهاج البلغاء: 35.
(104) منهاج البلغاء: 35.
(105) ينظر منهاج البلغاء: 23.
(106) ينظر: منهاج البلغاء: 35.
(107) منهاج البلغاء: 90.
(108) منهاج البلغاء: 29.
(109) علم الدلالة: 74.
(110) علم الدلالة: 77.

المصادر:

1- الألسنيّة: محاضرات في علم الدلالة، د.نسيم عون، بيروت: دار الفارابي، ط1، 2005م.
2- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، عبد المتعال الصعيدي، القاهرة، مكتبة الآداب، 1420هـ، 1999م
3- بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة، السيوطيّ (911هـ)، حقّقه: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2، 1399هـ = 1979م.
4- البلاغة الاصطلاحيّة، د.عبده عبد العزيز قلقيلة، القاهرة، دار الفكر العربي، ط3، 1412هـ، 1992م.
5- بنية العقل العربيّ، د.محمّد عابد الجابريّ، بيروت، ط1، 1986م.
6- تأريخ النقد الأدبيّ عند العرب، د. إحسان عباس، عمّان: دار الشروق.

7- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، السيد أحمد الهاشمي، بيروت، مؤسسّة المعارف، ط1، 1420هـ، 1999م.
8- الحيوان، الجاحظ (255هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، 1356هـ = 1938م.
9- دراسة المعنى عند الأصوليّين، د.طاهر سليمان حمّودة، الإسكندريّة: الدار الجامعيّة.
10- علم الأصوات اللغويّة (الفونيتيكا)، د.عصام نور الدين، بيروت: دار الفكر اللبنانيّ، ط1، 1992م.
11- علم الدلالة، د.أحمد مختار عمر، الكويت: مكتبة دار العروبة، ط1، 1402هـ، 1982م. وهو ما كان يُشار إليه في هاش البحث بـ(علم الدلالة) مجرّدا من أيّ قيد.
12- علم الدلالة: إطار جديد، ف. ر. بالمر، ترجمة: د.صبري إبراهيم السيّد، الإسكندريّة: دار المعرفة، 1995م.
13- علم الدلالة، أف. آر. بالمر، ترجمة: مجيد الماشطة، منشورات الجامعة المستنصريّة، 1985م
14- علم الدلالة: دراسة نظريّة وتطبيقيّة، د.فريد عوض حيدر، القاهرة: مكتبة النهضة المصريّة، ط2، 1419هـ، 1999م.
15- علم اللغة العام، فرديناند دي سوسور، ترجمة: د.يوئيل يوسف عزيز، بغداد: دار آفاق عربيّة، 1985م.
16- علم وظائف الأصوات اللغويّة: الفونولوجيا، د.عصام نور الدين، بيروت: دار الفكر اللبنانيّ، ط1، 1992م.
17- علوم البلاغة: البيان والمعاني والبديع، أحمد مصطفى المراغي، بيروت، دار القلم.
18- كشف الظنون، حاجي خليفة، القاهرة، 1274هـ.
19- اللغة والمعنى والسياق، جون لاينز، ترجمة: د.عبّاس صادق الوهاب، مراجعة: يوئيل عزيز، بغداد: دار الشؤون الثقافيّة، 1987م.
20- مفتاح العلوم، السكاكي، تحقيق: نعيم زرزور، بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1403هـ، 1983م.
21- منهاج البلغاء وسراج الأدباء، حازم القرطاجنّي، تحقيق: محمّد الحبيب ابن الخوجة، وتقديمه، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط3، 1986م.
22- النحو العربيّ والدرس الحديث: بحث في المنهج، د.عبده الراجحي، بيروت: دار النهضة العربيّة، 1979م.

Meaning in Hazem Al-Gertajenni's Book Rhetoricians' Methods and the Lantern of Men of letters

saeed ahmed albatati

Abstract

This study investigates aspects of meaning in Hazem Al-Gertajenni's Book Rhetoricians' Methods and the Lantern of Men of letters. Though this book aims at studying the themes and composition of poetry, it also tackles aspects of meaning in a way similar to that of semanticists rather than rhetoricians' . The results of this study show how Al-Gertajenni's semantic views agree with the views of semanticists and oppose those of rhetoricians.'